sayari13@hotmail.com

ما لم..فلا مناص من الحوار الشعبي

■ إن كان ثمة سانحة لالتئام شمل «الحوار الوطني المسؤول»، فإن ما تبقى من أيام هذا الشهر هو آخر موعد له، وبعدها فلا مناص من الدعوة الى حوار شعبي مسؤول استناداً الى الدعوة الأولى التي وجهها فخامة الاخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية رئيس مؤتمرنا الشعبي العام - حفظه الله، لإجراء ذلكم الحوار الوطني المسؤول تحت إشراف المؤسسة الدستورية ممثلة بمجلس الشورى، والذي توقف التحضير له فجأة على إثر مناورة ذكية قام بها «المشترك»، إذ لم يعد في الوقت متسع لإنجاز التعديلات الدستورية وتهيئة الآلية الانتخابية للاستحقاق الوطني القادم وفقاً وبنود «اتفاق فبراير».

وإذ أقول «حوار شعبي مسؤول» فإنني أعني به حواراً يضم جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة ممثلي قطاعات الشعب وشرائحه المجتمعية وممثلي نوابه والشورى والمجالس المحلية، بدلاً عن حوار الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، والذي في ضوء المماطلة والعراقيل التي يخلقها أو يفتعلها «المشترك» لم يعد يبشر بخير أو يفصح عن صدق نوايا قياداته التي استنفدت معها قيادتنا السياسية كل الاساليب ابتداءً بالتنازلات، مروراً بالوعود التي قطعتها لهم بالشراكة الوطنية والحوار الوطني الذي لا يستثني أحداً عداً من لا يريد الاعتراف بالثوابت الوطنية، وصولاً الى إطلاق سراح جميع المعتقلين على ذمة فتنة صعدة وما يسمى بـ الحراك الجنوبي» وقضايا النشر.

إن الاحتكام الى الجماهير اليمنية العريضة صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية، هو الحل النهائي والحاسم في مواجهة مماطلات القوى السياسية المناوئة وتسويفاتها وتهربها من حسم الالتزامات الديمقراطية الآنية التي لاتقبل أية مماطلة أو أعذار مختلقة لا يستسيغها عقل ولا يقبل بها منطق، وآخرها أحداث الضالع المفتعلة والتي جعلت منها هذه القوى السياسية «شماعة» عذراً واهياً لعرقلة الحوار، وقبلها «مسمار جحا» الذي ابتكره صاحب «وثيقة الانقاذ» و«مؤتمر الحوار» المزعومين والذي جاراه- وللأسف الشديد- قادة «المشترك» من دون تبصر أو انتباه للعقالب السياسية التي يدبرها لهم هذا «الجهبذ».

وأخيراً نقولها صراحة.. إن أي تباطؤ أو تردد يبدر من قبل قيادتنا السياسية والقيادة المؤتمرية بصدد عقد «مؤتمر الحوار الشعبي» المرتقب، إنما يخدم مرامي وأهداف تلك القوى السياسية التي تراهن حالياً على آخر ورقة لها تتمثل في إفشال الانتخابات البرلمانية القادمة، وإدخال البلاد في فراغ دستوري لا تُحمد عقباه.. قال الشاعر:

وما مِنْ شِدةٍ إلا سيأتي
لها من بعدِ شِدَّتها رخاء
(أبو تمام)

الحكمة اليمانية في السياسة الخارجية

■ لئن كنت قد أشرت الى موضوع العقل المتزن في السياسة الخارجية في العدد الماضي، فإن تلك الاشارة العلمية لم تأتِ من فراغ، بل من اهتمام ومتابعة وشعور بالقلق إزاء المستقبل الذي تخيم في سمائه سحابة يشوبها بعض السواد جراء تلك السياسات العرجاء التي تنتهجها بعض الدول التي يؤمن صنّاع القرار فيها بالهيمنة والسيطرة والسطو على الآخرين ونهب ممتلكاتهم، ومصادرة حرياتهم وحقوقهم باسم حماية الديمقراطية أو جلبها.

د. علي مطهر العثربي

ولذلك فإن الموضوع -من وجهة نظري- مازال بحاجة الى التمعن وإعمال الفكر في هذا الجانب بهدف تقديم «جلب المنافع العامة على جلب المصائب» التي يحاول البعض ترسيخ ثقافة الاستقواء والاستعداء في مجتمعنا اليمني، الذي يتمتع بعبقرية الحكمة والايمان، ولا يقبل الا بما هو نافع ومفيد للانسان بدرجة أساسية والانسانية جمعاء، لأن اليمن منذ فجر الثورة انتهجت سياسة خارجية متزنة مكنته من تجاوز كل التحديات والعقبات التي كانت تقف في طريق التحديث والتطوير.

لا أبالغ إن قلت إن الجمهورية اليمنية التزمت الحكمة في التعامل المتزن في السياسة الخارجية، ولعل المؤشرات العملية تؤكد ذلك، فقد كان الهم الأساسي لليمن بعد تثبيت النظام الجمهوري العمل من أجل إعادة وحدة شطري اليمن، وانتهج كل الوسائل المتاحة لإنجاز ذلك المشروع النهضوي الأعظم، ولم يكن يقبل استغلال الظروف في أحد الشطرين من أجل أن ينقض أحدهم على الآخر، ولو كان الأمر كذلك لحدث ذلك عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدموية بين الرفاق، ولكن الحكمة اليمانية كانت تدرك أن إعادة وحدة الشطرين ينبغي أن تأتي في ظروف مناسبة وبالطرق السلمية التي تكفل البقاء والديمومة.

ولذلك ناضل اليمنيون حتى تحقق لهم ذلك في ٢٢مايو ١٩٩٠م، وعقب ذلك الانجاز الاعظم كان لابد من إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية والداخلية بما يحقق الشأن الأعظم لليمن في العلاقات الدولية، ولذلك فقد برزت في هذا الاتجاه جملة من التحديات في ساحة الفعل السياسي المباشر عقب الوحدة ابتداءً من مولد التعددية الحزبية كوليد اقترن بإعادة وحدة اليمن لكن برز الارهاب الذي كان اليمن من أولى دول العالم الذي عانا منه وقد تمكن اليمن خلال المرحلة الماضية من إيجاد المواءمة والموازنة العقلانية بين الديمقراطية ومواجهة الارهاب، وحظي بتأييد دولي متميز، بل ان السياسة اليمنية في هذا الاتجاه كانت النموذج الذي استفاد منه الآخرون.

إن الجمهورية اليمنية لم تكن في وضع يحسد عليه، لأنها عقب إعادة الوحدة الى جانب حاجتها الداخلية لمعالجة مخلفات التشطير وتسيير الشأن الداخلي كما ينبغي، كانت في أمسِّ الحاجة في سياستها الخارجية لأن تبرهن للجيران بأن الوحدة اليمنية عامل أمن واستقرار للمنطقة بأسرها وللأسرة الدولية كاملة بحكم أهمية الموقع الجغرافي لليمن الذي يطل على البحر الأحمر، ويشرف على مضيق باب المندب أهم الممرات الدولية للملاحة البحرية وإطلاله على خليج عدن والبحر العربي، وقد حققت اليمن نجاحاً متميزاً في هذا الجانب وأنهت موضوع الحدود مع سلطنة عمان في ١٩٩٢م، وتمكنت مع المملكة العربية السعودية من حل مشكلة حدودية ملتهبة عام ٢٠٠٠م، وبذلك تكون الجمهورية اليمنية قد تمكنت من تسوير حدودها مع الجيران ولعل أبرز قضية حدودية لجأت فيها اليمن الى التحكيم كانت مع دولة اريتريا عقب حادثة جزيرة حنيش، وقد جاء التحكيم الدولي ليؤكد السيادة اليمنية على أرخبيل حنيش بالإجماع، كما أولت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية عناية غير عادية للقرن الأفريقي.. ويتضح ذلك من خلال تجمع صنعاء المفتوح، الذي يضم اليمن والسودان وأثيوبيا والصومال، وسنتناول ما تبقى من عبقرية السياسة الخارجية في العدد القادم - بإذن الله.□

المشترك المأزوم

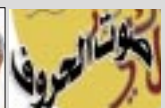

اقبال علي عبدالله

■ دون شك أن المبادرة التاريخية لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - والتي تجسدت في دعوة الجميع - حاكماً ومعارضة - الى حوار وطني شامل تحت سقف الجمهورية والوحدة والديمقراطية - قد وضعت ما تسمى بأحزاب اللقاء المشترك المأزوم في مأزق خطير أمام الشعب.

إن قراءة الاحداث التي أعقبت إعلان المبادرة التي أجمع الشعب كله بأنها تاريخية انطلقت من رجل حكيم، قد كشفت عمق الأزمة التي وصلت اليها ما تسمى بأحزاب المشترك.. ولعل تعنت هذه الاحزاب - التي ومنذ هزيمتها في الانتخابات الرئاسية والمحلية أواخر عام ٢٠٠٦م، تعيش حالة انفصام في الشخصية الوطنية - من الاستجابة لدعوة الحوار التي أعلنها فخامته في خطابه المهم عشية العيد الوطني العشرين للجمهورية وقيام الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، يؤكد لكل أبناء الشعب أن من تدعي نفسها بالمعارضة تحت تسمية «اللقاء المشترك» ما هي الا صورة مكررة للعصابات الخاطفة للحقيقة التي ليس هدفها «المعارضة الوطنية»، بل خطف السلطة وإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء..

وليس أدل على ذلك ما قاله بيان «المشترك» عقب الاحداث المؤسفة التي حاولت العناصر التخريبية المتآمرة على الوطن والوحدة تفجيرها في محافظة الضالع الاسبوع الماضي، حيث أن «المشترك» اعتبر هذه الاحداث «حقاً مشروعاً» أي أن قتل رجال الامن والتقطع للمواطنين الابرياء ورفع الاعلام التشطيرية والدعوة الى عودة الوطن الى زمن التمزق، ما هي الا حقوق للمخربين الخارجين عن القانون والنظام وسيادة الدولة وإرادة الشعب.

وقد سبق لنا في أكثر من مقالة الاشارة الى بيانات التحريض التي تطلقها أحزاب المشترك ولكن دون أن نسمع أو نلحظ إجراءات توقف هذه البيانات التي لا تمت للديمقراطية بصلة بل هي ترديد لأبواق خارجية مصبوغة بالمال المدنس، ودليل آخر على ما نقوله هنا: إن المدعو الهارب البيض جن جنونه بعد زيادة الأفيون الذي تجرعه من الاستخبارات الاجنبية واطلق بيانات يطالب «بتدخل دولي لإنقاذ أبناء الضالع!!» ياذا العجب والصيام في رجب - كما يقولون- لماذا لم يطالب هذا «البيض» الذي كان يحكم المحافظات الجنوبية قبل الوحدة المباركة بالنار والسحل والمعتقلات القوى الدولية لإنقاذ أبناء الجنوب من سيطرة حزبه على شعب كممت أفواهه وقُيدت حريته وصُودرت ممتلكاته وحقوقه الانسانية.. واليوم وهو هارب يعيش في إحدى اسطبلات المخابرات الأجنبية وبأموال سرقها من الوطن قبل هروبه، يتباكى على أبناء «الجنوب».

الحقيقة والتي يحاول بعض قادة «المشترك» اختطافها تدعونا الى تجديد التأكيد بأن الوطن لم يعد يحتمل مكايدات وابتزازات هذا المشترك الذي بدلاً من انقاذ نفسه بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية، وجدناه وبكل صلف يحاول الهروب الى أزمة جديدة هذه المرة مع الوطن كما حاول الاشتراكي فعلها عندما ذهب الى افتعال حرب صيف ١٩٩٤م، لأنها لم تكن حرباً ضد السلطة بل الوطن كله، فهزمت.. لذلك علينا عدم الانجرار وراء تلك الابتزازات بل الشروع في الإصلاحات الدستورية والتهيئة للانتخابات.□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

يا فخامة الرئيس

■ عندما يعمل القانون في الليل والنهار وفي القضايا الكبرى وفي التفاصيل الصغيرة، وعندما يسري على جميع من يشملهم ويُطبّق بحق الصغير والكبير على قدم المساواة دون استثناءات أو محاباة، وعندما يعمل في العاصمة كما يعمل في حضرموت وفي تعز والجوف وسائر المحافظات والمديريات والقرى.. وعندما تعمل دولة المؤسسات من خلال المؤسسات ويتصرف رجال الدولة تصرف رجال دولة وبأفق وطني.. فها هنا يقل التذمر وتضعف الميول والنزعات المذهبية والقبلية والمناطقية والطائفية وتتقوى الهوية الجمعية والانتماء والولاء الوطنيين.

أسوأ ما يمكن أن تتخذه مؤسسة من مؤسسات الدولة وأسوأ ما يمكن أن يقوم به منفذو القانون وأسوأ ما يمكن فعله من قبل متخذ القرار، هو القرارات غير القانونية أو عدم تطبيق القانون بدعوى أن ذلك مفيد أحياناً لاعتبارات معينة هي في الحقيقة وهمية وخادعة ومكلفة.. مثل تسامح مع هذا الجاني لكي لا يثير المتاعب.. اسكت عن هذا الفاسد لأنه صاحب المناضل فلان.. امنحْ الشيخ الفلاني منحاً كثيرة وبطريقة غير مشروعة لأنه سوف يتحكم لنا بأفراد قبيلته.. فلان محكوم عليه بالإعدام لأنه قاتل لكنّه شخص مهم، ولذلك لابد من مساعٍ لإجبار أو إغراء أولياء الدم بالعفو عنه.. وهناك صرفيات مالية ومن الخزينة العامة يعرف أصحابها أنها غير قانونية .. يعرفون أنها شكل من أشكال الفساد الصريح ومع ذلك يفعلونها بناءً على تقديرات خاصة بأن ذلك مجرد استثناء مؤقت لخدمة الوحدة الوطنية.. بينما الفساد يظل فساداً ولا يمكن أن يكون أسلوباً مفيداً للوحدة الوطنية.

عندما توجد استثناءات واعتبارات وتقديرات موهومة وعندما لا يطبّق القانون تطبيقاً حازماً في كل مكان وبحق جميع الحالات.. وعندما لا يتصرف الموظفون العموميون ورجال الدولة تصرفاً قانونياً ويتخذون القرار الصحيح، فمن الطبيعي أن تضعف ثقة المواطن بالدولة ومن ثَمَّ يبحث عن بديل لها يحمي مصالحه أو حقوقه من خلال هذا البديل.. فيرجع الى الخلف.. الى القبيلة الى العشيرة الى المذهبية الى المناطقية.. مثلاً مواطن قتل في أبين، ولأن العدالة لم تحضر حضر الى أبين أفراد قبيلته الحاشدية، مواطن من تعز ظُلم في الجوف ولم يُنصف لجأ الى استثارة العصبية لدى أهل تعز الذين تحرروا من العصبية قبل أن تحرر اليمن من الاستعمارين العثماني والبريطاني.. وقد ظهرت في الفترات الاخيرة تكوينات عصبوية مناطقية وجهوية ومذهبية وقبلية مقززة.. والسبب أن هناك تصرفات وقرارات تضعف الهوية الجمعية.. تضعف القانون وتضعف الدولة.□

كلام جامح

عبدان دهيس

مونديال الرياضة ومونديال السياسة..!

■ منذ مساء الجمعة الفائتة، وأنظار الملايين من شتى بقاع العالم- واليمنيون منهم- مشدودة لمشاهدة ومتابعة مباريات «كأس العالم» الجارية حالياً، في جنوب أفريقيا، عبر القنوات الفضائية، وشاشات العرض الكبيرة، التي نصبت في الساحات العامة، فيما اتجهت الألوف المؤلفة من عشاق كرة القدم، الى العاصمة «جوهانسبيرج» لتكون قريبة من مشاهدة هذا الحدث الرياضي العالمي الكبير..!

لنا أن نسأل بهذه المناسبة.. هل الرياضة أكثر شأناً من السياسة في عالم اليوم بالنظر الى الاهتمامات الكبيرة، والامكانات التي سُخّرت للمونديال..؟ ولماذا أصبح ميول أكثرية الناس، يذهب الى متابعة مباريات كرة القدم، أكثر من متابعة أمور السياسة..؟! هل لأن الرياضة، فيها متنفس وترويح عن النفس، أكثر من السياسة وشؤونها وهمومها.. ومشاغلها..؟! والله لا أدري، أياً من الإجابتين هي الصحيحة، ولله في خلقه شؤون..!

لنترك«مونديال الرياضة» قليلاً، فلدينا في الشأن السياسي المحلي، موضوع «الحوار» بين الاحزاب السياسية، الممثلة في البرلمان، وهو «مونديال سياسي» بامتياز حيث تفيد آخر الاخبار بهذا الشأن، أن الاخوة في «المشترك»- هداهم الله وأصلحهم- عاد لهم «شور وقول» في موضوع «الحوار» الذي كرر الدعوة اليه فخامة رئيس الجمهورية في بيانه الوطني السياسي عشية العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية، وتحقيق الوحدة حرصاً منه على طي صفحة الماضي، والبدء بصفحة جديدة بين جميع أبناء الوطن الواحد، الامر الذي يبدو فيه ان هؤلاء الاخوة في المعارضة لا يريدون الدخول في الحوار، الا بشروطهم وهي شروط مضحكة ومخجلة لا تصدر الا عن أناس لا يريدون الخير لوطنهم، ولا لأمنه واستقراره وصيانة وحدته..!

بالتأكيد.. يبدو ان «مونديال الرياضة» أصبح في واقع اليوم أكثر أهمية من «مونديال السياسة»، وأنت يا حليم افهم..!□

بوضوح

ابن النيل
ibnuneel@yahoo.com

وبات الخصم.. حكماً

على عكس ما فاض به الشارع العربي والدولي من غضبة شعبية عارمة، وعلى عكس ماينبغي ان تضطلع به المنظومة الدولية الأمّ من حيث الانتصار لشرعيتها المفترضة، وعلى عكس ماينبغي ان يترتب على أي فعل يشكل انتهاكاً لما هو متعارف عليه إنسانياً ودولياً كذلك، يأتي تواطؤ الادارة الامريكية مع أصدقائها الصهاينة حيال ما ارتكبته قوات جيشهم على مرأى ومسمع من العالم بأسره، متمثلاً في واقعة الإنزال العسكري على قافلة الحرية في عرض البحر.. وقد راح ضحيتها تسعة شهداء على الأقل من بين المنحازين حقاً لعدالة قضيتنا، والقادمين على متن سفنها لإغاثة المغتصبة حقوقهم من بني قومنا في قطاع غزة الفلسطيني، وكسر الحصار الصهيوني المفروض عليهم قسراً، ودون وجه حق، ليتحول الجاني بقدرة قادر الى قاضٍ يحاكم نفسه بنفسه، إذعاناً لمشيئة بني صهيون، وقد رفضوا الانصياع لكل ما من شأنه الانتصار للحق وللحقيقة، فكان لهم ما أرادوه بالفعل.

أما نحن، وبفعل تقاعس أركان نظامنا الرسمي العربي.. فمثلما أضعنا من بين أيدينا أكثر من فرصة سانحة لتبيان مدى احتكام مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل الى غطرسة القوة سبيلاً لفرض مشيئتهم على الغير، نجد أمة العرب بملايينها الثلاثمائة حكاماً ومحكومين.. وكأنما هي بانتظار ان ينتصر الآخرون لمشيئتها في مواجهة أعدائها.

وبينما تصر الشقيقة تركيا على ضرورة أن تكون هناك لجنة دولية للتحقيق في عملية القرصنة البحرية تلك، فإن أياً من أنظمة الحكم في عديد بلداننا لم يشأ -بالمقابل- أن يسجل اعتراضه على انفراد القراصنة أنفسهم بتشكيل لجنة تحقيق في الحادث، وإن سمحوا لحلفائهم باكتساب عضويتها كمراقب.

ويبدو أننا اكتفينا من جانبنا- على المستوى الشعبي- بتنظيم سلسلة من التظاهرات.. المطالبة بموقف رسمي عربي يرقى إلى مستوى الاستجابة الفورية- ولو للحد الأدنى- من مطالب المتظاهرين، تاركين للجانب الصهيوني فرصة أن يعمل بعدها على ترميم ما مُنيت به سمعته الدولية في الصميم.. من تشوهات مستحقة، بفعل ما اقترفته أيادي قراصنته الأوغاد بحق ناشطي قافلة الحرية إياها.. وإلى حديث آخر.□

الحوار الوطني مسؤولية الجميع

■ في كل مرة يتنادى فيها أطراف العملية السياسية في اليمن إلى الحوار الوطني الذي من شأنه إذا ما وُجدت النية الصادقة، فإنه سيعود على الوطن بالخير الكثير والاستقرار الدائم.

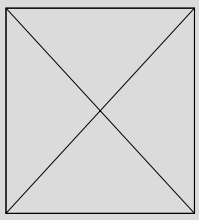

سلطان علي النويره

فالحوار يقتضي أدوات جديدة لمراحل مختلفة ومستقبلية، وعادةً ما يلجأ الناس إلى الحوار من أجل صياغة هيئة المستقبل، فإذا كان الحوار من اجل مصالح ضيقة خاصة فالنتيجة حتمية وهي الفشل، إذ لا يمكن تفادي الماضي من دون اقتراح مستقبل نعرف من خلاله إلى أين نتجه، فالحوار أياً كانت صفته وملامحه، فهو يعني أن جسوراً قابلة لأن تمتد حتى تصل بالآخر أو تتصل به..

حيث نمر مرور الكرام على الحوار بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، فبالنسبة للحوار بين المؤتمر والمشترك كانت بداياته عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م، حيث تم الاتفاق في تلك الفترة على مناقشة مجموعة من القضايا في اتفاق المبادئ الذي وُقّع في نفس العام، بيد أن الطرفين اتفقا على توسيع قضايا الحوار ليشمل إجراء تعديلات دستورية.

ورغم أن المشترك كان يرفض في السابق إشراك الأحزاب الأخرى- وتحديداً أحزاب المجلس الوطني للمعارضة- وخصوصاً حول قضايا الانتخابات، إذ كان يرى أن المؤتمر يستغلها لزيادة نصيبه، رغم أن المشترك في تلك الفترة وافق على إدراج كافة الأحزاب السياسية في الحوار، حيث كان هذا بداية التناقض.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧م كان الحوار قائماً بين المؤتمر والمشترك، حينها أطلق الأخ الرئيس مبادرة سياسية لإصلاح وتطوير نظام الحكم تضمنت إجراء تعديلات دستورية، وعلى الرغم من دعوة الأخ الرئيس لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وعلى رأسها أحزاب اللقاء المشترك للحوار، إلا أن الأخيرة توجست وحالت الشكوك بينها وبين العمل بتلك الدعوة كما هو ديدنها، وشككت بخفايا تلك المبادرة على حد قولهم، مع العلم أن من يريد أن يذهب إلى الحوار الوطني ويزعم أنه سيخرج الوطن من الأزمات يجب أن يتجرد من الشكوك ويعمل بمصداقية، لأن الإفراط في الدهاء السياسي يتحول وينقلب إلى خراب ويحمل في طياته غباءً سياسياً في نفس الوقت.

تم بعد ذلك توقيع اتفاق فبراير، حيث كان واضحاً الضغوط التي مارستها أحزاب المشترك على المؤتمر، إذ تم استغلال التنازلات التي قُدّمت، وعندما أصر المؤتمر على استكمال تلك المرحلة لم يمض المشترك بتنفيذ ما وعد به من عقد اللقاء التشاوري والإعداد لمؤتمر الحوار الوطني، إنما لجأ إلى الوسيلة الأخرى وهي اثارة الفتنة واللجوء إلى الشارع.. وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على أمن واستقرار الوطن وخوفه من مغبة الانجرار وراء صناع الأزمات فقد تعامل مع الوضع بعقلانية.

بعد اتفاق فبراير تعقدت الأمور بعد أن مضى المشترك في عقد ما يسمى بملتقى التشاور، وانبثقت عنه لجنة تحضيرية، وذهبت أحزاب اللقاء المشترك إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث شكلت لجنه القضية الجنوبية، ولجنة صعدة، كل هذا ليس حباً في الوطن وحل أزماته وإنما محاولة استثمار أية أزمة تمر بها البلد ومحاولة تسويقها للاستفادة منها، فالهدف من تشكيل تلك اللجان كان واضحاً وجلياً وهو حشد طاقات المجتمع لمواجهة السلطة أكثر من كونها لجان حوار وطني أو تصب في مصلحة الوطن.

من المفترض أن تدرك أحزاب اللقاء المشترك أهمية الحوار الوطني في هذه الفترة المهمة، مع الدعوة التاريخية التي دعا إليها الأخ الرئيس والذي حمل على عاتقه وكل همه نجاح الحوار والخروج برؤية واضحة تساعد على النهوض بالبلد والخروج من الأزمات العابرة.

خلاصة.. إن الحوار الوطني كأي حوار عادي يستمد نجاحه من حسن النوايا ومد الجسور، فإذا ما توافرت النية عند المتحاورين فسيطرقون الأبواب التي تفضي إلى اتفاق يصب في مصلحة الوطن والمواطن.. ونأمل من المشترك أن يفتح الأبواب والنوافذ من أجل الوطن.□

al-nwirh2@hotmail.com

قطرة انتماء

أين المواصفات والمقاييس؟

احمد محمد راجح

■ لم أسمع كثيراً عن الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وأعمالها التي تقوم بها، ربما لأنني لم أدخل أو أخرج من المطارات والموانئ لأن معظم أو جل أعمال الهيئة يكون بصورة أساسية في المنافذ البرية والبحرية والجوية والفقير الى الله ليس له أية صلة بأي من هذه المنافذ، لذلك فإنه لم ير أي عمل ظاهر للهيئة الا مرة واحدة عند وجوده في إحدى محطات البترول حينما رأى ملصقاً يشير الى أن هيئة المواصفات والمقاييس قد كشفت على (طرمبات المحطة) ووضعت ذلك الملصق، ما حدا به الى التفاؤل وإن كان هذا التفاؤل حذراً.. إذ أن عبء التوصيف والتقييس يقع على هذه الهيئة وموظفيها والمهام أكبر وأعظم لأن «على قدر أهل العزم تأتي العزائم» باعتبار أن بلادنا تستكمل انضمامها الى منظمة التجارة اليمنية وصارت سوقاً مفتوحة لا من أجل المنافسة وتقديم السلعة الأفضل بالمواصفات والسعر الأرخص المتناسب مع الجودة.. ولكن من أجل جلب سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وكل طالب الله حسب طلبه..

وهنا فإن الشخص يقف حائراً ويستغرب كيف دخلت بعض السلع والبضائع إلى أراضي الجمهورية غير المطابقة للمواصفات؟ أم إن هذه السلع قد وصلت الى أجواء الوطن وألقي بها (ببرشوت) دون أن تمر -هذه السلع والبضائع- كما تمر في بلاد الله وذلك من خلال وعبر الجهات المختصة التي تفحص وتتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس علاوة على مدى صلاحيتها للاستخدام وعلى الأخص المواد المتعلقة بالانسان وحياته وعلاجه.

أما الكماليات فمن وجهة نظر الفقير الى الله فلا يعول عليها كثيراً باعتبار أن (أكبر شنب) الآن بالكاد يستطيع توفير أساسيات الحياة، أما الكماليات فلوقت آخر أو قل لتتأخر حتى إشعار آخر لا يهم إن وجدت أم لا.. فالله يكون في عون (المساكين الذين يضحك عليهم) برخص البضاعة أو السلعة وهم لايعرفون ما وراء ذلك وأنه سينعكس على (جيوبهم) وعلى العملة الصعبة التي يدفعها بلدهم.. بمعنى أن ذلك سينعكس عليهم وعلى بلدهم بالخسارة وبذلك يصبح الجميع (غارمين بدون تحديد غريم).. فهل نستطيع تحديد غريم لنشارعه.. نأمل أن يكون الجميع واعين بذلك..؟!□